

من وزير المالية
إلى

الموضوع : حول تسجيل حكم مقاسمة أحد أطرافه منتفع بإعانة عدلية
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 7 أوت 2015

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه النظر في إمكانية إعفائكم من
معاليم التسجيل المستوجبة بعنوان حكم مقاسمة أو تمكينكم من الانتفاع بالمعلوم الأدنى للتسجيل
وذلك باعتبار انتفاعكم بإعانة عدلية في الغرض، يشرفني إعلامكم بما يلي :

طبقاً لأحكام الفصل 70 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي تسجل مع تأجيل الدفع
الأحكام والقرارات الصادرة عن كل المحاكم في القضايا التي وقع فيها منح إعانة عدلية.
وحيث أن الأحكام الصادرة في قضايا القسمة تتضمن أكثر من طرف وأن الإعانة العدلية
يمكن منحها لطرف دون غيره في القضية،

وباعتبار أن إجراء التسجيل يتم مرة واحدة على الحكم نظراً لإستحالة تجزئة معاليم التسجيل،
فإنه لا يمكن منح امتياز التسجيل مع تأجيل الدفع بعنوان الأحكام القاضية بقسمة عقارات والتي يتم
فيها إسناد الإعانة العدلية لطرف دون بقية الأطراف.

وعلى هذا الأساس فإن الحكم عدد 1104 الصادر عن المحكمة الابتدائية بصفاقس 2 بتاريخ
غرة أبريل 2015 يبقى خاضعاً لمعلوم التسجيل المحدد بـ 0,5% يستخلص على القيمة الجمالية
المضمّنة به.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام
عن وزير المالية وبتفويض منه
التدبير العام للدراسم
والتشريع الجبائي
الامضاء : حبيبة جراد اللواتي